How to Cite:
Chenini, R. (2024). The reality of corruption and its combat in Arab countries according to transparency international reports (2019-2021). *International Journal of Economic Perspectives*, *18*(4), 782–789. Retrieved from https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/592

The reality of corruption and its combat in Arab countries according to transparency international reports (2019-2021)

Dr. Rachid Chenini
University of Ahmed Draia, Adrar, Algeria
http://orcid.org/ 0000-0002-7620-8321

***Abstract*---**The study aims to address the issue of the reality of corruption and its fight in Arab countries according to Transparency International reports, by introducing the International Transparency Organization, and then examining the reality and experiences of Arab countries in fighting corruption. To achieve this, the research paper was divided into two axes. The first axis dealt with Transparency International. The second axis dealt with the reality of corruption and its control in Arab countries (2019-2021). The study found that Transparency International is working with its tools, policies and bodies across the world in the fight against corruption, and that the United Arab Emirates and Qatar occupy advanced centers in the fight against corruption, while Arab countries that suffer from instability, civil wars, sectarian conflicts and armed revolutions are known to have a great spread of corruption.

***Keywords*---**Corruption, Anti-Corruption, Transparency International, Arab Countries.
JEL Classification: D73, K42. O17.

1. مقدمة:

يصادف التاسع من شهر ديسمبر من كل عام اليوم العالمي لمكافحة الفساد، فالفساد مشكلة عويصة لأنه يقوض التنمية الاقتصادية، ويولد الفقر، ويعزز عدم الاستقرار السياسي ويخلق انعدام الأمن العالمي، فآثاره وخيمة على البشر والطبيعة، ولأهمية مكافحته قرر مجموعة من الأفراد والمنظمات إنشاء هيئة تعمل على مكافحة الفساد، فتم إنشاء منظمة الشفافية الدولية ببرلين في ألمانيا. وفي كل سنة تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار تقاريرها حول الفساد لدول العالم، ومن بين تلك الدول نجد الدول العربية.

إشكالية البحث

من خلال ما تقدم تبرز إشكاليه هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هو واقع الفساد ومكافحته في الدول العربية وفق منظمة الشفافية الدولية؟

© 2024 by The Author(s). ISSN: 1307-1637 International journal of economic perspectives is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
Corresponding author: *Chenini, R., Email: rac.chenini@univ-adrar.edu.dz*
Submitted: 27 July 2024, Revised: 18 August 2024, Accepted: 01 Sept 2024

2. منظمة الشفافية الدولية (Transparency International): (Transparency International, 2023)

1.2 تاريخها:

في عام 1993 قرر عدد قليل من الأفراد اتخاذ موقف ضد الفساد وتم إنشاء منظمة الشفافية الدولية مقرها في برلين بألمانيا، وتتواجد المنظمة الآن في أكثر من 100 دولة، وتعمل بلا كلل من أجل إثارة الضمير الجماعي للعالم وإحداث التغيير، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عليها القيام به لوقف الفساد.

2.2 تعريفها:

هي منظمة عالمية مستقلة وخاضعة للمساءلة، تعمل مع شركاء في الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لوضع تدابير فعالة لمكافحة الفساد، ضمن رؤية واحدة: عالم تكون فيه الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد.

ومنظمة الشفافية الدولية ملتزمة بتعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية في عملياتها الخاصة بها، وتهدف إلى أن تكون مثالًا للحكم الراشد والممارسة الأخلاقية والانفتاح على مزيد من الشفافية.

3.2 أهدافها:

الغرض من الجمعية هو اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد ومنع الأنشطة الإجرامية الناشئة عن الفساد للمساعدة في بناء عالم تكون فيه الحكومة والسياسة والأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد، فبسبب الفساد تقوض التنمية الاقتصادية، ويولد الفقر، ويعزز عدم الاستقرار السياسي وخلق انعدام الأمن العالمي.

واعترافا بالديناميكيات العالمية للفساد، تعمل الجمعية على الصعيد الدولي، ومن خلال فروعها الوطنية، على الصعيد الوطني لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، فتقوم المنظمة بذلك على وجه الخصوص من خلال:

- ✓ زيادة الوعي العام بحدوث الفساد وتأثيره؛
- ✓ تطوير تحالفات لمعالجتها؛
- ✓ تطوير ونشر أدوات للحد منها؛
- ✓ تعزيز الشفافية والمساءلة في السياسة والأعمال؛
- ✓ مراقبة مكافحة الفساد؛
- ✓ إنشاء اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد؛
- ✓ مقاضاة القادة الفاسدين والاستيلاء على ثرواتهم المكتسبة بشكل غير مشروع؛
- ✓ دعم المؤسسات والآليات لمكافحتها.

4.2 فروعها:

يوجد لمنظمة الشفافية الدولية أكثر من 100 فرع (منظمات محلية مستقلة) أي تحارب الفساد في بلدانها من الرشوة الصغيرة إلى النهب على نطاق واسع، ويختلف الفساد من بلد إلى آخر. وبما أن الفروع مزودة بخبراء محليين، فهي في وضع مثالي لتحديد الأولويات والمناهج الأكثر ملاءمة للتعامل مع الفساد في بلدانهم. يتراوح هذا العمل من زيارة المجتمعات المحلية لتقديم الدعم القانوني المجاني لإسداء المشورة لحكوماتهم بشأن إصلاح السياسات. ولا يتوقف محاربة الفساد عند الحدود الوطنية للفروع بل تلعب الفروع دورًا حاسمًا في تشكيل العمل الجماعي وتحقيق أهدافنا الإقليمية والعالمية. تحرك الفروع مبادرات البحث والدعوة التي تقوم بها منظمة الشفافية الدولية متعددة البلدان. وتهدف عملية اعتماد الفروع الخاصة بالمنظمة إلى ضمان جودة ونزاهة عمل منظمة الشفافية الدولية حول العالم.

5.2 الفساد (Corruption): (Transparency International, 2023)

1.5.2 تعريف الفساد:

بشكل عام الفساد هو: "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية".

2.5.2 تقسيمات الفساد:

يمكن تصنيف الفساد اعتمادًا على مبالغ الأموال المفقودة والقطاع والمجال الذي يحدث فيه إلى:

- **فساد كبير (grand corruption)**: يتكون الفساد الكبير من أفعال ترتكب على مستوى عالٍ من الحكومة تشوه السياسات أو الأداء المركزي للدولة، مما يمكّن القادة من الاستفادة على حساب الصالح العام، وغالبًا ما يفلت من العقاب.
- **فساد صغير (petty corruption)**: يشير الفساد الصغير إلى إساءة الاستخدام اليومي للسلطة الموكلة من قبل المسؤولين العموميين ذوي المستوى المنخفض والمتوسط في تفاعلهم مع المواطنين العاديين، الذين يحاولون غالبًا الوصول إلى السلع أو الخدمات الأساسية في أماكن مثل المستشفيات والمدارس وأقسام الشرطة والوكالات الأخرى.

- **فساد سياسي (political corruption)**: هو تلاعب بالسياسات والمؤسسات والقواعد الإجرائية في تخصيص الموارد والتمويل من قبل صناع القرار السياسي، الذين يسيئون استخدام موقفهم للحفاظ على سلطتهم ومركزهم وثروتهم.

3.5.2 عو اقب الفساد:

يمكن تقسيم عواقب الفساد إلى أربع جهات رئيسية:

- **على الجبهة السياسية:** يشكل الفساد عقبة رئيسية أمام الديمقراطية وسيادة القانون، ففي النظام الديمقراطي، تفقد المكاتب والمؤسسات شرعيتها عندما يساء استخدامها لمنفعة خاصة. هذا ضار في الديمقراطيات الراسخة، ولكن أكثر من ذلك في الدول الناشئة حديثًا، فمن الصعب للغاية تطوير قيادة سياسية خاضعة للمساءلة في مناخ فاسد؛
- **على الجبهة الاقتصادية:** الفساد يستنزف الثروة الوطنية، يستثمر السياسيون الفاسدون موارد عامة شحيحة في مشاريع من شأنها أن تبطن جيوبهم بدلاً من إفادة المجتمعات، وتعطي الأولوية للمشاريع البارزة مثل السدود ومحطات الطاقة وخطوط الأنابيب والمصافي على مشاريع البنية التحتية الأقل إثارة للإعجاب ولكن الأكثر إلحاحًا مثل المدارس والمستشفيات والطرق، كما يعيق الفساد تطوير هياكل السوق العادلة ويشوه المنافسة، الأمر الذي يعيق الاستثمار بدوره؛
- **على الجبهة الاجتماعية:** الفساد يفسد النسيج الاجتماعي للمجتمع ويقوض ثقة الناس في النظام السياسي ومؤسساته وقيادته . يمكن أن يصبح الجمهور غير المستقر أو اللامبالي عقبة أخرى أمام تحدي الفساد؛
- **على الجبهة البيئية:** التدهور البيئي هو نتيجة أخرى للأنظمة الفاسدة ويعني نقص أو عدم تطبيق اللوائح والتشريعات البيئية أن الموارد الطبيعية الثمينة يتم استغلالها بلامبالاة، وأن النظم البيئية بأكملها مدمرة من التعدي إلى قطع الأشجار، ولتعويضات الكربون تواصل الشركات في جميع أنحاء العالم دفع الرشاوى مقابل التدمير غير المقيد.

6.2 سياسات المنظمة لمكافحة الفساد:

لها ثلاث سياسات، وهي: بناء شراكات، والمضي خطوة بخطوة، والبقاء بدون مواجهة. لأن المنظمة مقتنعة بأن الفساد لا يمكن السيطرة عليه إلا إذا عمل ممثلون عن الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني معًا لتطوير المعايير والإجراءات التي يدعمها الجميع. وهي مقتنعة أيضا أنه لا يمكن استئصال الفساد من عملية واحدة كبيرةبل لابد من محاربتها خطوة بخطوة. والمنظمة تنتهج سياسة عدم المواجهة للحصول على جميع الأطراف ذات الصلة حول طاولة المفاوضات.

7.2 أدوات المنظمة لمكافحة الفساد:

جزء من عمل منظمة الشفافية الدولية هو تطوير وتعزيز الأدوات العملية التي تقلل من فرص الفساد وتعزز قدرة الناس والمنظمات على مقاومته، حيث تعمل المنظمة مع خبراء من الشركات والجامعات والمنظمات غير الحكومية الأخرى لإنشاء أدوات مناسبة لمجموعة من المواقف في العديد من قطاعات المجتمع. ومن أدواتها نجد:

- ✓ تشمل أدوات القطاع الخاص مبادئ العمل لمكافحة الرشوة؛
- ✓ تشتمل أدوات القطاع العام على مواثيق النزاهة ومبادئ المؤسسات المملوكة للدولة؛
- ✓ تشمل أدوات الناشطين والمعلمين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني مجموعة أدوات محاربي الفساد.

8.2 مؤشر مدركات الفساد:

منذ إنشائه في عام 1995 أصبح مؤشر مدركات الفساد المنتج البحثي الرائد لمنظمة الشفافية الدولية، وهو المؤشر العالمي الرائد لفساد القطاع العام الذي يقدم لمحة سنوية عن الدرجة النسبية للفساد من خلال تصنيف الدول والأقاليم من جميع أنحاء العالم. وفي عام 2012 قامت منظمة الشفافية الدولية بمراجعة المنهجية المستخدمة لبناء المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من عام إلى آخر، حيث يعتمد مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 على 13 استبيانًا وتقييمًا للخبراء لقياس الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليم، مما يمنح من درجة الصفر (فساد شديد) إلى 100 (نظيف جدًا).

3. و اقع الفساد في الدول العربية وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية:

1.3 تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية:

1.1.3 مؤشر مدركات الفساد 2019: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: (منظمة الشفافية الدولية، 2020)

وبنفس معدل الدرجات البالغ 39 خلال العام الماضي كان هناك تقدماء ضئيلا في تحسين السيطرة على الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بتحصيلها درجة 71 تعتبر الإمارات العربية المتحدة الأفضل أداء تليها قطر 62. وفي الجزء الأدنى من المنطقة، سجلت سوريا 13 درجة، تليها اليمن بدرجة 15، وكلا البلدين كانتا من أبرز البلدان التي سجلت درجاتهما هبوطا حسب المؤشر، حيث تراجعت اليمن ثماني نقاط منذ العام 2012 بينما تراجعت سوريا 13 نقطة خلال نفس الفترة.

- ✓ **انعدام النزاهة السياسية:**

وتواجه المنطقة تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية، ووفقا لتقريرنا الأخير، "مقياس الفساد العالمي"– الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن واحد من بين شخصين في لبنان تعرض عليه الرشوة مقابل صوته، بينما يتلقى واحد من كل أربع التهديدات إذا لم يصوت بطريقة معينة. وفي المنطقة تعتبر فيها الانتخابات العادلة والديمقراطية إستثناء، يكون الاستحواذ على الدولة أمر شائع، وبشكل روتيني يقوم الأفراد الأقوياء بتحويل الأموال العامة إلى جيوبهم الخاصة على حساب المواطنين العاديين، ويشكل الفصل بين السلطات تحديا آخرا، فالقضاء المستقل مع القدرة على القيام بدور المراقب على السلطة التنفيذية يعتبران من الأمور النادرة أو المغيبة. ولتحسين ثقة المواطنين في الحكومة، على الدول بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاسبة المخالفين ومنعهم من الإفلات من العقاب، وعلها أيضا إجراء انتخابات حرة ونزيهة والسماح بانخراط المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار.

- ✓ **دولة تحت المجهر: تونس**

وبعد أن أسند لها درجة 43 ما زالت تونس تراوح مكانها في مؤشر مدركات الفساد على الرغم من التقدم في تشريعات مكافحة الفساد على مدى السنوات الخمس الماضية، وتعتبر القوانين الأخيرة لحماية المبلغين عن الفساد وتحسين الوصول إلى المعلومات، بالترابط مع تعزيز المساءلة المجتمعية ومنح مساحة من الحرية للمجتمع المدني من الخطوات المهمة لكنها غير كافية. ولكي تكون قوانين مكافحة الفساد فعالة هناك حاجة لإصدار المراسيم والأوامر التنفيذية من السلطة التنفيذية. كما تعتبر الموارد المالية والبشرية من الأمور الحيوية لتعزيز هيئة مكافحة الفساد في البلاد وزيادة استقلالها. ولغاية الآن جرى مقاضاة عدد قليل من القادة السياسيين بسبب الفساد، كما أن استرداد الموجودات المسروقة تسير بشكل بطيء، ويفرض القضاء المستقل تحديا رئيسيا آخرا. وفي حين أن إنشاء مجلس قضائي مؤخرا يعتبر من الأمور المشجعة، إلا أن المجلس لا يعمل بعد بشكل كامل وما يزال يفتقر إلى الاستقلال التام عن السلطة التشريعية.

- ✓ **دولة تحت المجهر: السعودية**

وبتحصيلها درجة بلغت 53 تحسنت المملكة العربية السعودية بأربع نقاط منذ العام الماضي، ومع ذلك لا تعكس النتيجة المشكلات التي لا تعد ولا تحصى في البلاد، بما في ذلك السجل الكئيب لحقوق الإنسان والقيود الصارمة على الصحفيين والناشطين السياسيين وغيرهم من المواطنين.

في العام 2017 نفذ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان حملة تطهير "لمكافحة الفساد" كجزء من إصلاحاته في البلاد، وبرغم مطالبات الحكومة باسترداد ما يقرب من 106 مليارات دولار من الأصول المنهوبة، لم تكن هناك إجراءات قانونية أو تحقيقات شفافة أو محاكمة عادلة وحرة للمشتبه بهم.

في هذا العام، تتولى المملكة العربية السعودية رئاسة مجموعة العشرين، ونظرا لتولها هذا الدور القيادي، علها إنهاء حملتها على الحريات المدنية وتعزيز المزيد من عمليات التدقيق في السلطة التنفيذية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

2.1.3 مؤشر مدركات الفساد لعام 2020: (الشفافية الدولية، 2020)

بمعدل وسطي قدره 39 درجة للعام الثالث على التوالي، لا يزال يُنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها شديدة الفساد، مع إحراز تقدم ضئيل في السيطرة على الفساد.

حققت الإمارات العربية المتحدة وقطر الأداء الأفضل على الصعيد الإقليمي على مؤشر مدركات الفساد، حيث سجلتا 71 و63 على التوالي، بينما كانت ليبيا (17)، واليمن (15)، وسوريا (14) من بين الأسوأ أداءً.

- ✓ **تحديات الفساد خلال جائحة كوفيد-19:**

في جميع أنحاء المنطقة، تركت سنوات من الفساد البلدان بحال يُرثى له لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ إذ افتقرت المستشفيات والمراكز الصحية إلى الموارد والتنظيم اللازمين للاستجابة بفعالية للموجة الأولى من الحالات. وعانت المستشفيات العامة من نقص الإمدادات والموظفين، حيث أصبح العديد من مقدّمي الرعاية الصحية في حالة مرض خطيرة. كما تراجعت الثقة بالقطاع العام عندما أصبح من الواضح عدم وجود بروتوكولات جيدة لإدارة الأزمات، وأن الإدارات العامة كانت مستنفَدة للغاية بحيث لا يمكن إعادة تنظيمها بسرعة وكفاءة.

- ✓ **أمثلة من الأردن واليمن:**

كشفت جائحة كوفيد-19 عن تحديات المشتريات في دول مثل الأردن (49)، حيث فرضت قوانين الطوارئ والدفاع التقييدية قيوداً على حرية التعبير ومنعت المبلغين من التحدث علنا ضد الفساد.

برصيد 15 درجة، تراجع اليمن ثماني نقاط منذ العام 2012؛ إذ يفرض النزاع المسلح المستمر واقتصاد الحرب تحديات كبيرة أمام مكافحة الفساد في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، عانت إدارة الإغاثة الخاصة بكوفيد-19 من سوء الإدارة، وبقدر ضئيل من الشفافية في توزيع كميات هائلة من المساعدات المالية والإنسانية، ما أدى إلى إصابة بعض تلك المجتمعات أكثر من غيرها بالجائحة بالنظر إلى كونها بين آخر المجتمعات المحلية التي تتلقى المساعدة التي هي في أشد الحاجة إليها.

✓ **الفساد في القطاع الخاص:**

على الرغم من حصول بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، المنظمة الحكومية التي تتكون من ست دول في المنطقة، على درجات فوق متوسطة على مؤشر مدركات الفساد، لا يزال الفساد يمثل مشكلة كبيرة فيها.

ففي حين يقيس المؤشر فساد القطاع العام، فإن دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة (70) غالباً ما تكرس الفساد في أماكن أخرى بسبب كيفية تطبيق الأنظمة والضوابط على قطاعها الخاص.

في الواقع، تظهر تقارير استقصائية متعددة أن الإمارات العربية المتحدة جزء أساسي في أحجية غسل الأموال العالمية، وقد انتقدت مجموعة العمل المالي السلطات الإماراتية لعدم اتخاذها أي إجراء في هذا الصدد.

وفي حين أن الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تمتلك الموارد لمكافحة كوفيد-19 والاستثمار في الرعاية الصحية، فإن استمرار انعدام الشفافية في اتخاذ القرارات يؤدي إلى أشكال أخرى من الفساد في المنطقة.

✓ **تحديات أخرى**

على الرغم من المكاسب الصغيرة التي حققها المجتمع المدني في العقد الماضي نحو بناء قوانين أقوى وأكثر استدامة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، فإن أزمة كوفيد-19 والتدابير الطارئة الناتجة عنها ألغت هذه الجهود بشكل أساسي، ما أعاد المنطقة سنوات إلى الوراء.

لا يزال الفساد السياسي أيضاً يمثل تحدياً في جميع أنحاء المنطقة. ففي العراق (21)، يحرم الفساد المترسخ في النظام الناس من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب الصالحة للشرب، والرعاية الصحية، والكهرباء غير المنقطعة، وفرص العمل والبنية التحتية الملائمة.

من أجل المضي قدماً، تتمثل بعض أكبر التحديات في المنطقة، لا سيما خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19، في قضايا الشفافية والوصول العادل إلى علاجات ولقاحات كوفيد-19.

✓ **دول تحت المجهر:**

- **لبنان:**

بحصوله على 25 درجة، تراجع لبنان بشكل ملحوظ على مؤشر مدركات الفساد، حيث انخفض خمس نقاط منذ العام 2012. فعلى الرغم من الاحتجاجات الحاشدة ضد الفساد والفقر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، لم تبدأ أي تحقيقات رئيسية، ولم يخضع أي مسؤول عام للمحاكمة.

كاد كوفيد-19 يشل الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحقيقات جارية بشأن انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020. وفي حين تم توجيه اتهامات إلى بعض كبار المسؤولين فيما يتعلق بالانفجار، لا تزال المساءلة محدودة.

ولا تزال المحاكم تفتقر إلى الاستقلالية، على الرغم من القوانين الجديدة التي سنها البرلمان لتعزيز القضاء ومعالجة قضايا استرداد الأصول. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من اعتماد قانون مؤخراً لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، فإن هذه الهيئة المتخصصة لم تُنشأ بعد. توفر هذه التطورات فرصاً مهمة لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

- **المغرب:**

برصيد 40 درجة، تراجع المغرب بنقطة واحدة على مؤشر مدركات الفساد منذ العام. خلال جائحة كوفيد-19، فرضت البلاد حالة الطوارئ التي أدت إلى تقييد الحركة وإغلاق الحدود الوطنية.

وفي حين اتخذت الحكومة تدابير استثنائية استجابة لحالة الطوارئ الصحية، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات العامة، فقد افتقرت هذه الإجراءات إلى الرقابة وسمحت بإعفاءات خاصة لم تخضع الحكومة للمساءلة عنها. تمتد هذه المبادرات إلى مجالات خارج نطاق الرعاية الصحية وتشكل مخاطر كبيرة من حيث سوء إدارة الأموال والفساد.

كما كانت هناك انتهاكات عديدة لحرية التعبير والصحافة، بما في ذلك اعتقال وسجن الصحفيين الذين ينتقدون السلطات العامة، أو يحققون في قضايا الفساد، أو يسلطون الضوء على نقص الشفافية الحكومية.

3.1.2 مؤشر مدركات الفساد لعام 2021: (منظمة الشفافية الدولية، 2022)

أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اليوم أن مستويات الفساد لا تزال تعاني من الركود في مختلف أنحاء العالم، ولا تمثّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي استثناء.

وأكد المؤشر أن الفساد السياسي المُمنهَج يُعيق التقدم عبر المنطقة ويزيد من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان. فقد فشلت الوعود الطامحة في التجديد التي طالب فيها الربيع العربي منذ عام 2011 في أن تؤتي أُكُلها، حتى أن تلك البلدان التي نجحت في إقامة أنظمة حكومية جديدة تعاني من تراجع الديمقراطية فيها، لا سيما **تونس** .(100/44) وعلاوة على النزاعات العنيفة وطويلة الأمد في بلدان مثل **سوريا** (13)**واليمن** (16)، جاءت جائحة كوفيد 19 لتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة من **الأردن** (49) إلى **قطر** (63).

وصرحت كندة حتر، المستشارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة الشفافية الدولية: "تناضل المنطقة لتحقيق أي نتائج ملموسة في الكفاح من أجل الشفافية وحقوق الإنسان والديمقراطية في ضوء الفساد السياسي المُستشري في الدول العربية .لم يتحسّن الوضع في أي

بلد بشكلٍ ملحوظ منذ عام 2012. فالنخب السياسية والمصالح الخاصة تتجاوز الصالح العام، المرّة تلو الأخرى، لتحقيق مصالحها وتكريس الاستبداد".

✓ **أبرز معطيات المؤشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**

يقيّم المؤشر 180 بلداً وإقليماً من حيث مدركات الفساد في القطاع العام فيها على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نزيه للغاية).

وبقيَ متوسط درجات المؤشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثابتاً عند 39 للعام الرابع على التوالي، كما حصلت أكثر من 70% من دول المنطقة على درجات أقل من 50.

- تتصدر المنطقة الإمارات العربية المتحدة (69) وقطر .(63)
- سجلت الدول التي مزقتها الحرب أسوأ النتائج: وهي ليبيا (17) واليمن (16)وسوريا (13) .
- سجّل لبنان (24) أدنى مستوىً له منذ عام 2012 حين أصبح بالإمكان مقارنة الدرجات من عام إلى آخر.
- منذ عام 2012، شهد لبنان (24) وسوريا (13) انخفاضًا ملحوظًا في مؤشر مُدرَكات الفساد.

للاطلاع على نتائج كل بلد وتغيّرها مع الزمن، بالإضافة إلى تحليل كل منطقة، يمكنك الاطلاع على صفحة مؤشر مُدرَكات الفساد للمنطقة لعام 2021.

✓ **الفساد، وحقوق الإنسان، والديمقراطية:**

تُجسّد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مخاطر الفساد السياسي التي تمنع أي تقدم ديمقراطي وفي الوقت نفسه وتسمح بزيادة انتهاكات حقوق الإنسان.

- في **المغرب** (39)، لم يقتصر قانون الطوارئ على حرمان المواطنين من حقهم في التنقل والتجمّع وحرية التعبير فحسب، بل استُخدِم أيضًا كغطاءٍ قانوني لاستهداف منتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تحدثوا عن سوء إدارة البلد لجائحة كوفيد -19.
- في **تونس** (44) التي أشعلت شرارة الربيع العربي، للأسف، تراجعت مكاسب الديمقراطية الناشئة. حيث قام الرئيس المُنتَخب قيس سعيد على تعزيز سيطرته وإلغاء الضوابط والموازين، من خلال تجميد البرلمان، وإغلاق هيئة مكافحة الفساد، بالتالي ترك مبلغي الفساد دون حماية.
- تسبّبت المستويات المرتفعة من الفساد السياسي في نشوء أزمات في جميع أنحاء **لبنان**، حيث انخفضت درجة البلد إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق على مؤشر مُدرَكات الفساد لتصل إلى 24. بعد أن أدى "انفجار بيروت" إلى انهيار اقتصادي، تم تفريق الاحتجاجات واسعة النطاق، وقَمَعت السلطات الحقوق الأساسية، واضطهدت المشاركين. وما زاد الوضع سوءاً هو فضح أوراق باندورا للسياسيين اللبنانيين بمن فيهم رئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي لكونهم أكثر مالكي شركات في الملاذات الضريبية الآمنة في العالم.
- حتى بالنسبة إلى البلدين الأعلى مرتبةً حسب المؤشر في المنطقة، **الإمارات العربية المتحدة** (69) و**قطر** (63)، فقد كشف عام 2021 عن ممارساتٍ للفساد. حيث تم فضح تورّط أمير قطر ورئيس الوزراء السابق للبلاد، إلى جانب نائب الرئيس ورئيس الوزراء في الإمارات العربية المتحدة، في أوراق باندورا. كما يواصل كلا البلدين مهاجمة حقوق الإنسان وحرية التعبير، ومعاقبة وسجن المعارضين.

تدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات لتطبيق التزاماتها في مجال مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، كما تدعو الناس في جميع أنحاء العالم إلى العمل معاً للمطالبة بالتغيير.

قال دانييل إريكسون، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية: "في السياقات الاستبدادية حيث تسيطر قِلّة على الحكومة وقطاع الأعمال والإعلام، تظل الحركات الاجتماعية هي الضابط الأخير للسلطة. إن القوة التي يمتلكها المعلمون وأصحاب المتاجر والطلاب والأشخاص العاديون من مختلف مناحي الحياة هي التي ستحقق المُساءلة في نهاية المطاف."

2.3 التحليل والمناقشة:

من خلال مؤشرات مدركات الفساد في الدول العربية (2019-2021)، يمكن تقسيم الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية إلى ثلاث مجموعات:

أ. مجموعة أولى: تضم: الإمارات العربية المتحدة، قطر.

بالرغم من تسجيل الإمارات العربية المتحدة وقطر أعلى الدرجات في المؤشر مقارنة ببقية الدول العربية، إلا أن ذلك عائد في جزء كبير منه إلى مستوى مقومات الدولة والتنمية البشرية، أي فعالية الإدارة العامة، والمستوى المرتفع للناتج المحلي الإجمالي والصحة والتعليم.

ولكن رغم متانة مقومات الدولتين في تلك المجالات، ما تزال كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر تفتقران للمؤسسات الديمقراطية واحترام الحقوق السياسية، ويجعل ذلك من جهود مكافحة الفساد رهينة الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة الحالية، التي يمكن أن تتغير في أي لحظة وتتجاهل أي تحسينات في جهود مكافحة الفساد.

وقد تمكنت الحكومة في قطر من التخلي على عدة مستويات من البيروقراطية لتعزيز جهود مكافحة الفساد في البلاد، ولكن يبقى الغموض مُخيما على مستوى المناصب الرفيعة في الحكومة، وقد فضح تورّط أمير قطر ورئيس الوزراء السابق للبلاد في أوراق باندورا؛ كما تواصل قطر مهاجمة حقوق الإنسان وحرية التعبير، ومعاقبة وسجن المعارضين.

وصدرت تقارير مؤخرا كشفت عن تحول دبي إلى مركز عالمي رئيسي لتبييض الأموال، ووفقا لهذا التقرير، يُمكن شراء عقارات في دبي تُقدر بملايين الدراهم نقدا ولن تُطرح على المشتري سوى بعض الأسئلة القليلة، وهذا ما أدى إلى تحول دبي إلى جنة لتبييض الأموال، يتوجه إليها المتورطون في الفساد وغيرهم من المجرمين لشراء عقارات فخمة دون أي قيود تُذكر. وتبقى الشكوك حولهما فيما يخص بعض التمويلات المشبوهة للثورات العربية والثورات المضادة ولدعم مسؤولين وحكام فاسدين في بعض الدول العربية، وقد وفضح تورّط نائب الرئيس ورئيس الوزراء في الإمارات العربية المتحدة في أوراق باندورا؛ كما تواصل الإمارات العربية المتحدة مهاجمة حقوق الإنسان وحرية التعبير، ومعاقبة وسجن المعارضين.

ب. مجموعة ثانية: تضم: المملكة العربية السعودية، عمان، الأردن، تونس، البحرين، المغرب، الكويت، الجزائر، مصر، جيبوتي، لبنان، موريتانيا، جزر القمر.

عرف الأردن في السنوات الأخيرة خروج المواطنون الأردنيون إلى الشوارع للاحتجاج على مشاريع لرفع الضرائب التي تستوجب من المواطن أن يتحمل تسديد الفواتير المالية المنجرة عن الحكومات الفاسدة، والتي ازداد حجمها بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، ونجح المواطنون في إسقاط حكومات من أجل مكافحة الفساد.

تونس تتصدر الدول العربية في إفريقيا، فبعد ثورة البوعزيزي تغيرت منظومة الحكم فيها، وتم تشكيل مجلس تأسيسي وتم إجراءات انتخابات فيها وبدأت السلطات المنتخبة في مكافحة الفساد، فتم إصدار تشريعات لمكافحة الفساد، غير أنه تم مقاضاة عدد قليل من القادة السياسيين بسبب الفساد، بسبب قلة المراسيم والأوامر التنفيذية من السلطة التنفيذية ونقص أليات التنفيذ والمراسيم اللازمة. كما قام الرئيس المُنتَخب قيس سعيد على تعزيز سيطرته وإلغاء الضوابط والموازين، من خلال تجميد البرلمان، وإغلاق هيئة مكافحة الفساد، بالتالي ترك مبلغي الفساد دون حماية.

في المغرب قامت الحكومة مؤخرا بسن قانون الحق في الحصول على المعلومات بعد سنوات من التأجيل والدعوات المتكررة من مجموعات ناشطة في المجتمع المدني لبلورة قانون أساسي في هذا الصدد. ولكن القانون المعتمد بصيغته الحالية يبقى محل انتقادات لاذعة من المجتمع المدني، بما في ذلك الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في المغرب، ويرجع ذلك إلى النقائص التي تشوب هذا القانون والقيود الخطيرة التي يتضمنها. وعمل الفرع الوطني منذ سنة 2006 على المطالبة بمشروع قانون يحترم المعايير الدولية. ولكن في نهاية المطاف احتوى القانون في نسخته النهائية على توجيهات غامضة فيما يتعلق باستخدام المعلومات وإعادة استخدامها، كما يتضمن سلسلة من الاستثناءات للدفاع الوطني والمعلومات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي والمعلومات الخاصة مما أضعف قوة هذا القانون بشكل عام. وإلى جانب تنصيصه على عقوبات قاسية على المواطنين الذين يعيدون استخدام المعلومات بما يؤدى إلى الإضرار "بالمصلحة العامة" أو "تحريف" مضمون المعلومات المحصل عليها، ثبت أن هذا القانون ليس فعالا تماما ولم يعكس عدة توصيات تقدم بها الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في المغرب وتوصيات جهات أخرى في المجتمع المدني. ولكن هذا لا يمنع أن هذه الخطوة التي اتخذها المغرب مكنته من الانضمام إلى شراكة الحوكمة المفتوحة، وهي شبكة متعددة الأطراف تضم حكومات ومنظمات من المجتمع المدني تعهدت بمكافحة الفساد. وتمثل هذه الشراكة منبرا هاما يضم أكثر من 70 دولة مشاركة ويعمل على تعزيز الشفافية في العالم. وبتالي في المغرب هناك انتهاكات عديدة لحرية التعبير والصحافة، بما في ذلك اعتقال وسجن الصحفيين الذين ينتقدون السلطات العامة، أو يحققون في قضايا الفساد، أو يسلطون الضوء على نقص الشفافية الحكومية.

تعرف لبنان أوضاع سياسية واقتصادية صعبة، مثل: إعلان تعليق سداد ديونها، صعوبة تشكيل حكومات في بلد يسود فيه الاستقطاب بدرجة عالية. ويبقى الفساد السياسي وتضارب المصالح في صدارة التحديات الكبرى التي تحول دون تحقيق أي تقدم في لبنان، فلبنان تفتقر للإطار القانوني للبلاد واللوائح المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية إلى بعض العناصر الجوهرية، بما في ذلك معايير الشفافية والمساءلة. وتوجه اتهامات إلى بعض كبار المسؤولين فيما يتعلق بانفجار مرفأ بيروت، ولا تزال المساءلة محدودة؛ وفضح أوراق باندورا للسياسيين اللبنانيين بمن فيهم رئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي لكونهم أكثر مالكي شركات في الملاذات الضريبية الآمنة في العالم؛ والصوت الانتخابي يتلقى الرشوة أو التهديدات.

جـ. مجموعة ثالثة: تضم: العراق، ليبيا، السودان، اليمن، سوريا، الصومال.

عرفت هاته الدول مراتب متأخرة جدا في مكافحة الفساد بسب عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والثورات المسلحة التي تلعب دورا مهما في انتشار كبير لظاهرة الفساد الإداري والمالي. فمثلا في العراق يحرم الفساد المترسخ في النظام الناس من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب الصالحة للشرب، والرعاية الصحية، والكهرباء غير المنقطعة، وفرص العمل والبنية التحتية الملائمة.

4. خاتمة:

تلعب منظمة الشفافية الدولية منذ إنشائها دورا بارزا في مكافحة الفساد، وذلك من خلال الأدوات والسياسات بغرض بناء عالم تكون فيه الحكومات والسياسة والأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد.

النتائج: من خلال مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية تظهر الدول العربية على أنها:

- ✓ شديدة الفساد، تواجه تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية، حيث تتميز بمخاطر الفساد السياسي التي تمنع أي تقدم ديمقراطي وفي الوقت نفسه وتسمح بزيادة انتهاكات حقوق الإنسان.
- ✓ فيها الانتخابات العادلة والديمقراطية إستثناء.
- ✓ يقوم فيها الأفراد الأقوياء بتحويل الأموال العامة إلى جيوبهم الخاصة على حساب المواطنين العاديين.
- ✓ القضاء المستقل مع القدرة على القيام بدور المراقب على السلطة التنفيذية يعتبران من الأمور النادرة أو المغيبة فيها.
- ✓ تحرز تقدم ضئيل في السيطرة على الفساد.
- ✓ بها استمرار لانعدام الشفافية في اتخاذ القرارات.
- ✓ فيها تسيطر قِلّة على الحكومة وقطاع الأعمال والإعلام.
- ✓ الفساد السياسي المُمنهَج والمُستشري فيها يُعيق التقدم عبر المنطقة، ويزيد من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان.
- ✓ فيها النخب السياسية والمصالح الخاصة تتجاوز الصالح العام، لتحقيق مصالحها وتكريس الاستبداد.

التوصيات: على الدول العربية لمكافحة الفساد:

- ✍ الفصل بين السلطات.
- ✍ بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاسبة المخالفين ومنعهم من الإفلات من العقاب.
- ✍ إجراء انتخابات حرة ونزيهة والسماح بانخراط المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار.
- ✍ إصدار قوانين لحماية المبلغين عن الفساد.
- ✍ إصدار المزيد من المراسيم والأوامر التنفيذية وقوانين من السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد.
- ✍ رفع القيود الصارمة على الصحفيين والناشطين السياسيين وغيرهم من المواطنين.
- ✍ إنهاء الحملات على الحريات المدنية.
- ✍ تعزيز المزيد من عمليات التدقيق في السلطة التنفيذية لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- ✍ تطبيق التزاماتها في مجال مكافحة الفساد وحقوق الإنسان.
- ✍ تعزيز المساءلة المجتمعية ومنح مساحة من الحرية للمجتمع المدني.

9. قائمة المراجع:

1. الشفافية الدولية. (28 جانفي, 2020). مؤشر مدركات الفساد 2020: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تاريخ الاسترداد 20 جانفي, 2023، من الشفافية الدولية: https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-middle-east-north-africa
2. منظمة الشفافية الدولية. (23 يناير, 2020). CPI 2019: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تاريخ الاسترداد 20 جانفي, 2023، من منظمة الشفافية الدولية: https://www.transparency.org/news/feature/cpi_2019_Middle_East_North_Africa_AR
3. منظمة الشفافية الدولية. (25 يناير, 2022). مؤشر مُدرَكات الفساد لعام 2021. تاريخ الاسترداد 20 جانفي, 2023، من منظمة الشفافية الدولية: https://www.transparency.org/ar/press/2021-corruption-perceptions-index-press-release-regional-middle-east-north-africa

References

1. Transparency International. (2023). OUR STORY. Retrieved January 20, 2023, from Transparency International: https://www.transparency.org/en/our-story
2. Transparency International. (2023). what is corruption? Retrieved January 20, 2023, from Transparency International: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption